

قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٤٧٥٠٢٥٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وسبعة وأربعون مليوناً وخمسمائة وإثنان ألف وخمسمائة جنيه وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٦٦٨٤٢٥٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وستون مليوناً وثمانمائة وإثنان وأربعون ألف وخمسمائة جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٥٣٥٦٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٦١٤٨٦٥٠٠ جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٨٠٦٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانون مليوناً وستمائة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٢٧٩٦٦٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٦٦٨٤٢٥٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وستون مليوناً وثمانمائة وإثنان وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٨٠٦٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانون مليوناً وستائة وستون ألف جنيه) بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩١
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الإيرادات		الاستخدامات	
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٦٣١١٧٠٠٠	١٦٦٨٤٢٥٠٠	٥١٣٠٠٠٠	٥٣٥٦٠٠٠
١٦٣١١٧٠٠٠	١٦٦٨٤٢٥٠٠	١٥٧٩٨٧٠٠٠	١٦١٤٨٦٥٠٠
٢٥٥٠٩١٠٠٠	٢٨٠٦٦٠٠٠٠	١٦٣١١٧٠٠٠	١٦٦٨٤٢٥٠٠
—	—	١١٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٢٥٥٠٩١٠٠٠	٢٨٠٦٦٠٠٠٠	٢٥٣٩٧١٠٠٠	٢٧٩٦٦٠٠٠٠
٤١٨٢٠٨٠٠٠٠	٤٤٧٥٠٢٥٠٠٠	٤١٨٢٠٨٠٠٠٠	٤٤٧٥٠٢٥٠٠٠
الإيرادات		الاستخدامات	
(١) الإيرادات التجارية : باب ٢ - إيرادات تجارية ونحو يلات تجارية		(١) الاستخدامات التجارية : باب ١ - أجور باب ٢ - نفقات تجارية ونحو يلات تجارية	
جملة الإيرادات التجارية (أ) ...		جملة الاستخدامات التجارية (أ) ...	
(ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنوعة ... باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية		(ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية ... باب ٤ - نحو يلات رأسمالية ...	
جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ...		جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ...	
إجمالي الإيرادات ...		إجمالي الاستخدامات ...	